

## الجيش الليبي يشترط منع دعم الإرهاب لفتح المنشآت النفطية

اتخاذ قرارات تسهم في تحريك عجلة الإنتاج والتصدير.

وفي طرابلس، أصدر أحمد معيتيق نائب رئيس حكومة الوفاق بياناً بعد وقت قصير من خطاب حفتر الجمعة، ومنع دعم الإرهاب بمرور الوقت.

وقال المشير حفتر في كلمة متلفزة من داخل مكتبه ببغداد، برزت فيه العسكرية إن "القيادة العامة وفي ظل ما يعانيه المواطن من تدني المستوى المعيشي والاقتصادي... تقرر استئناف إنتاج وتصدير النفط، مع كامل الشروط والتدابير الإجرائية اللازمة التي تضمن توزيعاً عادلاً لعوائده المالية وعدم توظيفها لدعم الإرهاب أو تعرضها للسطو والنهب".

وتابع بالقول "لا مكان للمستعمرين والإرهابيين في بلادنا، وسنقاتل من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا، ولن نتردد في تقديم التضاريل بكامل الثقة والرضا في ما دون ذلك، ما دام المستفيد هو الشعب الليبي، وما دام بحق الشعب تحسناً في وضعه المعيشي دون المساس بالثوابت الوطنية الراسخة التي قاتلنا وقاتل من أجلها وقدمنا في سبيلها قوافل من الشهداء والجرحى".

ووجه حفتر عبر هذه التصريحات رسائل إلى تركيا المستاءة من استقالة حليفها فايز السراج من منصبه كرئيس لحكومة الوفاق التي تدعمها بالمرتزقة والسلاح، أن عودة إنتاج النفط في ليبيا خطوة لقطع الطريق أمام مخططات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسيطرة على مكامن النفط بالبلد.

وكانت وكالة "بلومبرج" للأنباء أفادت في وقت سابق من الشهر الجاري بأن تركيا تجري مشاورات بشأن استئناف النفط والغاز مع حكومة الوفاق، تركز على قيام الحكومة الليبية بتخصيص مناطق امتياز لاستكشاف الطاقة برا وبحرا.

ويتوقع متابعون أن يخفف استئناف تصدير النفط الضغوط المالية المتنامية على كلا طرفي الصراع الليبي، وقد يزيل عقبة كبيرة على طريق التوصل إلى تسوية سياسية، لكنه من غير الواضح بعد ما إذا كان الاتفاق المعلن يحظى بدعم على نطاق أوسع في ظل ضغوط تركية متواصلة لتسوية الوفاق على القبول بأي تسوية مع الجيش دون مراعاة لاحتياجات المواطن الليبي.

ويعتقد مراقبون أن ملف تصدير النفط الليبي خاضع لتأثيرات التدخل التركي والروسي في الشأن الليبي والحوارات الدائرة بينهما على أمل

بنغازي - أعلن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر الجمعة، إعادة فتح المنشآت النفطية بـ"شروط" تضمن التوزيع العادل لعائداته، ومنع دعم الإرهاب بمرور الوقت.

وقال المشير حفتر في كلمة متلفزة من داخل مكتبه ببغداد، برزت فيه العسكرية إن "القيادة العامة وفي ظل ما يعانيه المواطن من تدني المستوى المعيشي والاقتصادي... تقرر استئناف إنتاج وتصدير النفط، مع كامل الشروط والتدابير الإجرائية اللازمة التي تضمن توزيعاً عادلاً لعوائده المالية وعدم توظيفها لدعم الإرهاب أو تعرضها للسطو والنهب".

وتابع بالقول "لا مكان للمستعمرين والإرهابيين في بلادنا، وسنقاتل من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا، ولن نتردد في تقديم التضاريل بكامل الثقة والرضا في ما دون ذلك، ما دام المستفيد هو الشعب الليبي، وما دام بحق الشعب تحسناً في وضعه المعيشي دون المساس بالثوابت الوطنية الراسخة التي قاتلنا وقاتل من أجلها وقدمنا في سبيلها قوافل من الشهداء والجرحى".

ووجه حفتر عبر هذه التصريحات رسائل إلى تركيا المستاءة من استقالة حليفها فايز السراج من منصبه كرئيس لحكومة الوفاق التي تدعمها بالمرتزقة والسلاح، أن عودة إنتاج النفط في ليبيا خطوة لقطع الطريق أمام مخططات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسيطرة على مكامن النفط بالبلد.

وكانت وكالة "بلومبرج" للأنباء أفادت في وقت سابق من الشهر الجاري بأن تركيا تجري مشاورات بشأن استئناف النفط والغاز مع حكومة الوفاق، تركز على قيام الحكومة الليبية بتخصيص مناطق امتياز لاستكشاف الطاقة برا وبحرا.

ويتوقع متابعون أن يخفف استئناف تصدير النفط الضغوط المالية المتنامية على كلا طرفي الصراع الليبي، وقد يزيل عقبة كبيرة على طريق التوصل إلى تسوية سياسية، لكنه من غير الواضح بعد ما إذا كان الاتفاق المعلن يحظى بدعم على نطاق أوسع في ظل ضغوط تركية متواصلة لتسوية الوفاق على القبول بأي تسوية مع الجيش دون مراعاة لاحتياجات المواطن الليبي.

ويعتقد مراقبون أن ملف تصدير النفط الليبي خاضع لتأثيرات التدخل التركي والروسي في الشأن الليبي والحوارات الدائرة بينهما على أمل

بنغازي - أعلن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر الجمعة، إعادة فتح المنشآت النفطية بـ"شروط" تضمن التوزيع العادل لعائداته، ومنع دعم الإرهاب بمرور الوقت.

وقال المشير حفتر في كلمة متلفزة من داخل مكتبه ببغداد، برزت فيه العسكرية إن "القيادة العامة وفي ظل ما يعانيه المواطن من تدني المستوى المعيشي والاقتصادي... تقرر استئناف إنتاج وتصدير النفط، مع كامل الشروط والتدابير الإجرائية اللازمة التي تضمن توزيعاً عادلاً لعوائده المالية وعدم توظيفها لدعم الإرهاب أو تعرضها للسطو والنهب".

وتابع بالقول "لا مكان للمستعمرين والإرهابيين في بلادنا، وسنقاتل من أجل الحفاظ على وحدة ليبيا، ولن نتردد في تقديم التضاريل بكامل الثقة والرضا في ما دون ذلك، ما دام المستفيد هو الشعب الليبي، وما دام بحق الشعب تحسناً في وضعه المعيشي دون المساس بالثوابت الوطنية الراسخة التي قاتلنا وقاتل من أجلها وقدمنا في سبيلها قوافل من الشهداء والجرحى".

ووجه حفتر عبر هذه التصريحات رسائل إلى تركيا المستاءة من استقالة حليفها فايز السراج من منصبه كرئيس لحكومة الوفاق التي تدعمها بالمرتزقة والسلاح، أن عودة إنتاج النفط في ليبيا خطوة لقطع الطريق أمام مخططات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسيطرة على مكامن النفط بالبلد.

وكانت وكالة "بلومبرج" للأنباء أفادت في وقت سابق من الشهر الجاري بأن تركيا تجري مشاورات بشأن استئناف النفط والغاز مع حكومة الوفاق، تركز على قيام الحكومة الليبية بتخصيص مناطق امتياز لاستكشاف الطاقة برا وبحرا.

ويتوقع متابعون أن يخفف استئناف تصدير النفط الضغوط المالية المتنامية على كلا طرفي الصراع الليبي، وقد يزيل عقبة كبيرة على طريق التوصل إلى تسوية سياسية، لكنه من غير الواضح بعد ما إذا كان الاتفاق المعلن يحظى بدعم على نطاق أوسع في ظل ضغوط تركية متواصلة لتسوية الوفاق على القبول بأي تسوية مع الجيش دون مراعاة لاحتياجات المواطن الليبي.

ويعتقد مراقبون أن ملف تصدير النفط الليبي خاضع لتأثيرات التدخل التركي والروسي في الشأن الليبي والحوارات الدائرة بينهما على أمل

## القضاء التونسي ينتفض على التوظيف السياسي

### قضاة ينتقدون نسق الحركة القضائية ويدعون لمراجعة التعيينات



#### القضاء في قلب الممارك السياسية

بانحراف القضاء... وعليه أن يطرد شبهة السياسة بالخروج للعلن".  
وتساءلت "آين التنازع في قضايا الفساد. تكاد تكون معدومة.. لا بد للقضاء أن يتصدى لقضايا فساد تتعلق بجانب كبير من الفاعلين السياسيين"، داعية إلى اتباع مبدأ الشفافية والمصادقية في ما يتعلق بتعيينات القضاء وتسمياتهم تبعاً للأداء والكفاءة وبعيداً عن المحاباة والولاءات".

ووجهت أوساط سياسية في تونس أصابع الاتهام إلى حركة النهضة الإسلامية التي كانت في السلطة على امتداد 10 سنوات، بمحاولة تطويع القضاء وإحكام قبضتها على المنظومة. وتتهم النهضة بالتلاعب بالترقيات والمناصب والانتدابات في القضاء خاصة إبان الفترة التي تولت فيها قيادة وزارة العدل (2013-2014).

وفي وقت سابق أكدت القاضية ورئيسة جمعية القضاة التونسيين السابغة كلثوم كنسو أن "البحري أجرى حركة قضائية بمفرده وعلى مقاسه تحت مسمى المجلس الأعلى للقضاء، واعتمدت حركة النهضة سياسة الماطلة حتى لا تؤسس هيئة وقتية للقضاء العلي".

وكثيراً ما تجد المنظومة القضائية نفسها عرضة للأطماع والمصالح السياسية، وتتسابق أحزاب السلطة من أجل السيطرة عليها وتطويعها بما يتلاءم مع أهدافها.

وأكدت الرئيسة الشرفية لجمعية القضاة التونسيين روضة القرافي على أهمية موقع القضاء، قائلة "هو حارس النظام الديمقراطي حتى لا تتغول السلطة على المجتمع".

وأضافت القرافي لـ"العرب" "حققتنا مكاسب دستورية وأصبح القضاء سلطة مستقلة، فضلا عن المجلس الأعلى للقضاء الذي نزع سلطته من السلطة التنفيذية لبناء الديمقراطية وتحسين القاضي وحمايته". وأشارت إلى "ضرورة أن يكون القضاء حاسماً في ما يتعلق بالقضايا السياسية وأن يلعب دور الحكم بين الفرقاء السياسيين"، مبرزة أنه "لا بد من الفصل في هذه القضايا في وقت معقول وفي آجال مضبوطة لأن التأخير سيضع مجالاً سياسياً ملوثاً".

ولم تحف القرافي ارتباط السياسة بالقضاء، وقالت "هناك قضايا تتحرك بمواعيد سياسية كالاستحقاقات الانتخابية وهذا توظيف سياسي يهدد

تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، وأن القاضي مستقل لا سلطان عليه في قضائه لغير القانون".

وعلى الرغم من إقرار الدستور بضرورة الحفاظ على استقلاليتها، إلا أن القضاء يصطدم بضغوط الفاعلين في المشهد السياسي التونسي. ووصف القاضي السابق بالمحكمة الإدارية أحمد صواب ووضعية القضاء التونسي بـ"الشائكة".

وأكد صواب في تصريح لـ"العرب" على أهمية القضاء في عملية الانتقال الديمقراطي قائلاً "لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي إلا بقضاء مستقل".

وأضاف "فلننا في الانتقال القضائي رغم جودة النصوص القانونية، وجزئياً هناك تسييس لبعض القضاة.. ومن تربى في منظومة قضائية مدججة لأكثر من 20 سنة لا يمكن أن يصبح مستقلاً بين عشية وضحاها".

وحمل القاضي السابق جمعية القضاة التونسيين مسؤولية الفشل في تحقيق انتقال قضائي، داعياً إلى "ضرورة إعادة تكوين بعض القضاة ومراجعة الكثير من الأشياء التي تتعلق بالجهاز القضائي".

منذ اندلاع ثورة يناير 2011، تعددت المطالب الداعية إلى إصلاح المنظومة القضائية في تونس وتأسيس قضاء مستقل قادر على تحقيق التوازن بين السلطات، غير أن هذه الدعوات تصطدم بالممارسات الحزبية الضيقة ومحاولات بعض الأطراف تسييسه ليقع إقصاءه بذلك في قلب المعارك السياسية في البلاد.

#### خالد هادي

تونس - انتقدت أوساط سياسية في تونس وضعية المنظومة القضائية وظروف عمل القضاة في هذا القطاع الذي يتهمه البعض بالتسييس، حيث بات عرضة لتدخل الحسابات السياسية بمصالحها الضيقة، فضلاً عن اتهامه بالانحياز إلى طرف دون سواه خصوصاً ممن تشبثوا بدوليب السلطة في أعقاب ثورة يناير 2011.

وتطرح وضعية القضاء الحديث عن مدى استقلاليتها، وفي ما إذا كان يخضع فعلاً لإملاءات السياسة وإكراهاتها، علاوة عن انزعاج البعض من حيثيات الحركة القضائية واللغظ الذي يرافقها.

وقال أنس الحمادي رئيس جمعية القضاة الخمسين، إن الجمعية استنكرت تثبيت الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بولاية (محافظة) نابل (شمال) بمكانه في الحركة القضائية الأخيرة.

وقال أنس الحمادي رئيس جمعية القضاة الخمسين، إن الجمعية استنكرت تثبيت الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بولاية (محافظة) نابل (شمال) بمكانه في الحركة القضائية الأخيرة.

وأكد الحمادي أن جمعية القضاة تقدمت بشكاوى للمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل رغم وجود قضايا تتعلق به توجب الإيقاف الفوري للقاضي المذكور. وينص الفصل 102 من الدستور التونسي على أن "القضاء سلطة مستقلة

#### أحمد صواب

لا بد من إعادة تكوين بعض القضاة ومراجعة الجهاز القضائي

وأكد الحمادي أن جمعية القضاة تقدمت بشكاوى للمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل رغم وجود قضايا تتعلق به توجب الإيقاف الفوري للقاضي المذكور. وينص الفصل 102 من الدستور التونسي على أن "القضاء سلطة مستقلة

## الجزائر تضخ دماء جديدة في سلكها الدبلوماسي بكبريات العواصم الأوروبية

الذي دفع الرئيس تون في مجلس الوزراء انعقد في شهر أغسطس الماضي، إلى الطلب من الحكومة مراجعة الاتفاق. وأمام غياب أي نية لمسؤولي الاتحاد الأوروبي في الجلوس مجدداً مع الجزائر لمراجعة الاتفاق، رغم المساعي التي بذلت خلال السنوات الماضية، حيث كان الملف محور محادثات متكررة بين وزير الخارجية الأسبق رطمان لعمامرة، ونظيرته الأوروبية فيديريكا مونغريني.

#### الجزائر تستهدف من وراء الحركة الدبلوماسية اختراق تصلب الاتحاد الأوروبي وإقناعه بضرورة مراجعة اتفاق الشراكة

ويرى متابعون بأن الجزائر تستهدف من وراء الحركة الدبلوماسية في كبريات العواصم الغربية، اختراق تصلب الاتحاد الأوروبي، عبر تعيين سفيرين جديدين في بروكسل وباريس، وبراها على الأخير لإقناع الفرنسيين بدعم الطلب الجزائري لمراجعة بنود الاتفاق مع أوروبا، كما يستهدف إزاحة اللبس الذي يلف وضعية حقوق الإنسان بالبلاد، في الدوائر الأمامية تصوره له إلا 17 مليار دولار، وهو الاختلال

وكان عشرات من الناشطين السياسيين والمعارضين، قد نظموا خلال الفترة الأخيرة وقفات احتجاجية أمام سفارات بلادهم في كل من باريس وبرين، كما تقدموا بعدة شكاوى لدى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف، مما شكل حرجاً للسلك الدبلوماسي في العاصمة. ودفع الرئيس إلى الدفع بوجوه جديدة في المنصبين.

وفي سياق متصل، ذكر بيان الرئاسة بأنه تم تعيين مدير عام أوروبا بوزارة الشؤون الخارجية محمد حناش، في منصب سفير الجزائر ببروكسل، خلفاً لعمار بلاني، الذي استدعي لمهام أخرى، حيث ترأهن الجزائر من خلال السفير الجديد على إقناع الأوروبيين بضرورة مراجعة اتفاق الشراكة البرم بين الطرفين العام 2005.

وكان يرتقب دخول الاتفاق المذكور حيز التنفيذ مطلع سبتمبر الجاري، إلا أن الجزائر طلبت شفها من نظرائها إجراء التنفيذ، على أمل التوصل إلى صيغة مرضية للطرفين من أجل مراجعة الاتفاق الذي دخل مرحله الأخيرة، بسبب ما تصفه الجزائر بـ"غياب التوازن".

ويذكر خبراء اقتصاديون أن الاتفاق كبد الجزائر خسائر كبيرة، حيث استوردت من الاتحاد خلال العشرية الأخيرة أكثر من 320 مليار دولار، بينما لم تصدر له إلا 17 مليار دولار، وهو الاختلال

عبدالحميد تون، وإيمانويل ماكرون. وذكر بيان الرئاسة الجزائرية بأن "الرئيس عبدالحميد تون، قرر نقل السفير صالح لبيديوي من باريس وتعيينه في بيرن السويسرية، كمثل لبلاد في الأمم المتحدة، من أجل ضخ دماء جديدة في السفارة التي باتت عرضة للاحتجاجات السياسية والشكاوى المقدمة للجنة حقوق الإنسان من طرف ناشطين معارضين".



الجزائر تريد تقاربا أوروبا أوسع

وكانت الجزائر قد أعلنت في غضون الأسابيع الأخيرة، عن استدعاء سفيرها في باريس صالح لبيديوي، لتكليفه بمهام أخرى، وتم تغييره بموجب الحركة المذكورة بالسفير السابق في دولة الغابون عنتر داوود، في خطوة تبرز اهتماماً جزائرياً بتفعيل علاقاتها مع باريس، وتنمين التقارب المكسر من خلال الاتصالات المتكررة بين الرئيسين

وأجرى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الخميس، حركة جزئية في السلك الدبلوماسي لبلاد المعتمد في عدد من العواصم الأوروبية والأفريقية، وكان تغيير سفير الجزائر في فرنسا وبلجيكا، العنوان البارز في الحركة التي تستهدف ضخ دماء جديدة في علاقات الجزائر مع فرنسا والاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن العلاقات الجزائرية الفرنسية التي استعادت عافيتها بعد مرحلة من الغموض والريبة ميزت الموقف الفرنسي، خلال فترة الاحتجاجات السياسية التي سادت الجزائر بين 2019 و2020، تنجته إلى تفعيل التقارب المسجل بين الطرفين غداة الانتخابات الرئاسية، لاسيما بعد ظهور نوابا باريس في تسوية الملف التاريخي العالق بين البلدين، التي مكنت الجزائر في يوليو الماضي من استعادة 24 فاتا لرموز المقاومة الشعبية كانوا محتجزين في متحف الإنسان بباريس.

## موريتانيا وإسبانيا تبحثان الحد من تدفق الهجرة

نواكشوط - اتفقت موريتانيا وإسبانيا، الجمعة، على تعزيز التعاون بينهما في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، وتسيير تدفق المهاجرين.

وجاء ذلك في بيان مشترك لوزارتي داخلية البلدين بعد زيارة وزير الداخلية الإسباني فيرناندو غراندي مارلاسكا ومفوضة الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي إيلفا جونسون إلى نواكشوط. وأكد الطرفان ضرورة تعزيز التعاون في مجال تسيير تدفق المهاجرين غير النظاميين، من خلال دعم قدرات الاستجابة والتدخل لدى قوات الأمن.

وناقش الوزيران، حسب البيان، تقييم التقدم المحرز في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون في مجالات متعددة، وركزا في نقاشاتهما على ملفات مكافحة الهجرة غير النظامية، وتدريب قوات الأمن وتجهيزها، وإدارة الحدود.

ومن جهته، قدم الوفد الأوروبي رؤيته للطريقة والإجراءات المراد اتخاذها بالتنسيق مع السلطات الموريتانية مع ما يتطلب ذلك من دعم فني ولوجيستي ومالي للجانب الموريتاني. ولوحظ مؤخرا بسبب تداعيات جائحة كورونا عودة نشطة لزوارق المهاجرين غير القانونيين المتسللين إلى أوروبا عبر السواحل السنغالية والموريتانية.